



الجامعة الأردنية

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

التقرير الصحفي اليومي

اليوم: الأحد التاريخ: ٢٠١٣/٦/٢

الجامعة الأردنية
وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية
هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

محتويات التقرير الصحفي
اليومي

الصفحة	الموضوع
٣	نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة ... بقلم الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
أخبار الجامعة	
٨	بدء أعمال المؤتمر السادس لكلية طب أسنان "الأردنية"
١٠	إطلاق مشروع (سيناريوهات الأردن ٢٠٣٠) .. الثلاثاء
١١	اتفاقية تعاون بين "الأردنية" وسيير الشرق الأوسط
١٢	نموذجية "الأردنية" تحتفي بتخريج الفوج السابع والعشرين من طلبتها
شؤون جامعية	
١٣	اساتذة وباحثون يشكون عدم وجود دعم لهم يمكنهم من إجراء بحوث علمية
١٥	المؤتمر الوطني الأول لثقافة السلوك المدني
١٦	رؤساء جامعات ينتقدون تغييبهم عن عضوية مجلس التعليم العالي
١٩	الصريرة : البوتاس قدمت ١,٨ مليون دينار في ٢٠١٢ لدعم المدارس والجامعات
٢٠	نتائج دراسة الفجوة بين الجامعات وسوق ICT خلال ١٠ أيام
مقالات	
٢٢	العنف في الجامعات
٢٤	حفاظاً على مستوى التعليم
٢٥	العنف وغياب النموذج الإيجابي
٢٧	تنامي ظاهرة العنف الجامعي في جامعاتنا الأردنية
٢٨	تفوق علمي أردني عالمي وإحباط محلي!
٣٠	ما هذه النتائج "المفجعة" لامتحان الكفاءة الجامعية؟
٣١	هل الجامعات بحاجة لمجلس التعليم العالي؟
٣٣	حلقة ١٠ : رحيل حكومة البخيت الثانية أوقف تعيين الشواقفه للأردنيه والزعبي لآل البيت والقضاه لموته والحنيطي للإعتماد والجامعات الأردنية... ساحات حرب
٣٥	
إعلانات	
٣٧	إعلان للجامعة
٣٨	حالة الطقس
٣٩	الوفيات
زوايا الصحف	
٤٠	عين الرأي
٤١	صنارة الدستور
٤٣-٤٢	عناوين الصحف اليومية

نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة ... بقلم الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



الملك: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة

درجت بعض الآراء، من داخل منطقتنا العربية وخارجها، على القول بأن العالم العربي غير مهتم بممارسة العمل السياسي بشكله المعاصر. وذهب بعضها أبعد من ذلك، لتزعم أن شعوب العالم العربي لا ترغب بالديمقراطية، وأنها غير مستعدين، أو مؤهلين للتعامل معها أو احتضانها نهج حياة. غير أننا في الأردن، لا نقبل مثل هذه المزاعم، ولم ولن نذعن لها أبداً.

إن تجديد الحياة السياسية في العديد من الدول العربية من شأنه أن يسهم في تلبية تطلعات أبناء وبنات الوطن العربي نحو حياة أفضل، إلا أن الطريق نحو هذا التجديد، واحتضان الديمقراطية ليس بالطريق السهل ولا المختصر كما يظن البعض، بل هو مليء بالصعوبات لكنه ضروري، بل حتمي للمجتمعات التي تنشد التطور.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإننا نعمل في الأردن على تطوير نموذجنا الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

وقد جاءت الأوراق النقاشية الثلاث السابقة بشكل أساسي للمساهمة في إثراء حوارنا الوطني حول النموذج الديمقراطي الذي ننشد، وأهدافه، والأدوار المطلوبة من كل الفاعلين في العملية السياسية، والمحطات الواجب عبورها ترجمة لهذا النموذج.

ولم تغفل الأفكار التي طرحناها الضمانات الضرورية لنجاح تعميق تحولنا الديمقراطي، وأبرزها حماية التعددية، والتدرج، وعدالة الفرص السياسية.

لقد باتت الرؤية الآن أوضح لدى قطاعات واسعة من المجتمع، بأن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازئها معارضة نيابية تمثل الأقلية، وتعمل ضمن مفهوم حكومة الظل، وتنافسها بشكل بناء عبر طرح الرؤى والبرامج البديلة، ويشرعون في التنافس عبر صناديق الاقتراع من أجل تداول الحكومات.

ومن أهم متطلبات التحول الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وهذا هو صلب هذه الورقة

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

النقاشية الرابعة، إذ أنها تتزامن مع إطلاق جهد جديد من المؤمل أن يعزز من مساهمة مجتمعنا المدني في بناء نموذجنا الديمقراطي، من خلال الشروع في وضع اللبنة الأساسية للثقافة الديمقراطية في مجتمعاتنا المحلية، ليكون التغيير الديمقراطي حقيقة ملموسة على جميع المستويات.

ونظراً لأهمية مؤسسات المجتمع المدني في تطوير نموذجنا الديمقراطي، فقد وجهت إلى ضرورة إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي في خطاب ألقته في ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ في الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية. واليوم نشهد الإطلاق الرسمي لهذا البرنامج تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

ويؤكد إطلاق هذا البرنامج أن تقدمنا على طريق إنجاز نموذجنا الديمقراطي سيتحدد بقدرتنا على عبور محطات محددة، تؤشر على تقدم ونضوج سياسي حقيقي وملمس، وليس مواعيد نهائية مسبقة أو عشوائية.

وعلى امتداد طريق التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي نسلكه، بما يتخلله من نجاحات وإخفاقات، سيكون التزامنا المشترك بالممارسات الديمقراطية الراسخة هو ضمانة النجاح في مواجهة مختلف المعوقات. ويشكل مبدأ الالتزام والمشاركة جوهر "المواطنة الفاعلة"، التي تعرضت لها في أوراق النقاشية السابقة، والتي سأركز عليها في هذه الورقة، كشرط أساسي لتحقيق التحول الديمقراطي.

المشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة:

قبل الخوض في أهداف البرنامج ورؤيته، أودّ مشاركتكم بعض الأفكار حول أهمية الانخراط في الحياة السياسية والتحلي بـ"المواطنة الفاعلة".

فعندما أتحدث عن الحياة السياسية في هذا السياق، فإنني أعني السياسة بمفهومها الأوسع، أي العملية التي تناقش من خلالها القضايا التي تعني مجتمعنا، مستندين للاحترام المتبادل تعبيراً عن اختلافاتنا، والتي نصل من خلالها إلى حلول عملية عبر الحوار الهادف والبناء، وإلى قبول حلول وسط تمكننا من حل خلافاتنا، وتحقيق مصلحة المجتمع ككل.

إن هذه العملية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعاتنا المحلية وحياتنا اليومية كمواطنين، مثل حرص الأهالي على نوعية التعليم التي يتلقاها أبناؤهم وبناتهم في المدارس، وهموم المواطنين والمواطنات إزاء قضايا النقل العام، وغيرها من الخدمات العامة.

أما المشاركة السياسية فلا تكون ذات أثر إيجابي، إلا حين يؤمن كل فرد منا بـ"المواطنة الفاعلة"، التي تركز على ثلاثة أسس رئيسة وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، معززة بالمبادئ التالية:

وأيلاً، إن الانخراط في الحياة السياسية يشكل حقاً أساسياً لكل مواطن، مع وجوب حماية الحيز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

ثانياً، إن المشاركة السياسية في جوهرها تشكل مسؤولية وواجباً. فعلى كل مواطن أن يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية عبر اختيار شكل المستقبل الذي ننشده للأجيال القادمة. وواجبنا كمواطنين لا ينتهي بمجرد القيام بعملية التصويت في أي انتخابات وطنية، بل يمتد ليشمل التزام كل مواطن بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية بشكل يومي، من خلال القيام، على سبيل المثال، بحملة ترويجية لقضية تهمنا، أو التطوع في نشاط مدني، أو الانضمام لحزب سياسي.

وبطبيعة الحال، فإن الديمقراطية الحقة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها.

لكن من يسلكون هذا الطريق يتخلون عن فرصة حقيقية، وعن واجبهم الفعلي بالمساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم. إننا كمواطنين نشترك في مصير واحد، وعلينا واجب مشترك، أما الاستسلام إلى عقلية اللامبالاة، والرضوخ للواقع، والقبول بالأداء المتواضع فسيعطل قدرتنا كأمة على المضي قدماً. إننا لن نستطيع أن نبني أردناً أفضل وأقوى دون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا.

ثالثاً، إن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ترتب مسؤوليات على كل فرد منّا فيما يتعلق بكيفية الانخراط في العمل السياسي. وقد ذكرت في ورقتي النقاشية الأولى أربع ممارسات ديمقراطية يترتب على كل المواطنين الإيمان بها حتى تزدهر الحياة السياسية، وهي: احترام الرأي الآخر، والانخراط الفاعل، وتبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف، والشراكة في التضحيات والمكاسب.

ما أود التأكيد عليه هنا هو أن الاختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملزمة بهذه الممارسات، والتي تبني مواقفها على أساس الحقائق والوعي، وليس الانطباعات والإشاعات أو الاعتبارات الشعبية، تشكل أحد أهم الوسائل التي يعبر المواطن من خلالها عن ولائه للوطن.

إن التحلي بالاحترام والمروءة هي من المبادئ التي نعتز بها في ثقافتنا العربية، وعلينا أن نوظف هذه المبادئ كأسس للانخراط في الحياة السياسية. ومن الضرورة بمكان أن ننوّه إلى أن عدم الاحترام لا يكون في الاختلاف في وجهات النظر، وإنما في رفض الاستماع لوجهات النظر المختلفة. فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. كما أن حواراتنا ونقاشاتنا يجب أن تُبنى على معلومات موضوعية من أجل الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة العامة، لا على الإشاعات، والعدمية المطلقة التي تنكر على الوطن إنجازاته وتطوره، ولا على التنظير والتشخيص غير الموضوعي للماضي دون طرح البدائل والحلول العملية للحاضر والمستقبل.

لنمضي في تمكين ديمقراطي يوفر أدوات "المواطنة فاعلة":

وعودةً إلى برنامج التمكين الديمقراطي، فإن إطلاقه رسمياً يأتي كمحطة إضافية وجديدة على مسار التنمية السياسية وتعزيز المشاركة.

ونستذكر اليوم جميع الجهود التي بذلها العديد من الأردنيين والأردنيات شبيهاً وشباباً من رواد العمل الاجتماعي من أجل تنمية حياتنا السياسية والمجتمعية. إن هذه الجهود تشمل كل من أدلى بصوته في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وكل من شارك في مظاهرات سلمية بناءة تراعي مصالح الوطن،

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

وكل من قاد جهوداً مجتمعية مثل نشاطات طلابية وكشافية في المجتمعات المحلية، أو في تنظيم جلسات نقاشية وحوارات إلكترونية حول المستجدات السياسية.

إن هذا البرنامج سيساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة، وسيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات، ممن لديهم أفكار عملية، لتطوير نموذجنا الديمقراطي، عبر تقديم الدعم لترجمة ذلك على أرض الواقع. فالبرنامج سيدعم الرياديين الاجتماعيين ليتيح لهم التأثير في الشأن العام، عبر زيادة وإثراء المناير الديمقراطية المتاحة كمنتديات الحوار، وبرامج التدريب، وغيرها من الأدوات المتوفرة لكل الأردنيين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في الحياة العامة.

وسيدعم البرنامج في البداية مشاريع تهدف إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية، وإتاحة فرص جديدة أمام الأردنيين لمناقشة القضايا المهمة التي تواجه الوطن، وتسخير كل المواهب والإبداعات المرتبطة بخدمة المجتمع.

ولا شك أن الأردن يزخر بكثير من الأمثلة الإيجابية على مؤسسات ناشطة في مجالات مشابهة ترتبط بجوانب من حياتنا السياسية والاجتماعية. وأنتي هنا على جميع الجهود الدؤوبة والريادية لبناء مجتمع مدني على امتداد ربوع وطننا، وأؤكد أن برنامج التمكين الديمقراطي يأتي ليوفر مزيداً من الدعم للفاعلين في هذا المجال وتوسيع قاعدة نشاطاتهم.

وفي ذات الوقت، فلا بد من الإقرار بأننا كمجتمع بحاجة إلى آليات أفضل لترجمة الأفكار الريادية على أرض الواقع، وهذا في صلب أهداف البرنامج. إنني أتطلع أن يوفر البرنامج المساعدة لمن يحملون أفكاراً جديدةً تهدف لزيادة انخراط المواطنين في مجتمعاتهم، وسيتاح للأردنيين من شتى التوجهات الفكرية إطلاق وإدامة مبادرات تروج للانخراط السياسي والاجتماعي السلمي الفاعل.

وبالتوازي مع ما سيتم إعلانه اليوم، وخلال الأسابيع القادمة من تفاصيل حول البرنامج، فإنني أود التأكيد على مجموعة من المبادئ التي حرصتُ على أن أوجه القائمين على البرنامج للعمل في إطارها:

أولاً، أن يعمل البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدف للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسية.

ثانياً، أن ينتهج البرنامج أسس الشفافية لدى تقديم الدعم. وسيتم فتح باب الاستفادة لكل الأردنيين المهتمين، وستخضع آلية اختيار المستفيدين من هذه البرامج لقواعد محكمة، وعلى أساس التنافس الشريف. وسيتم في البداية إطلاق مبادرات ذات نطاق أوسع بالشراكة مع جهود قائمة، أو مؤسسات أخرى ذات سجلات نجاح يمكن تتبعها.

يشكل برنامج التمكين الديمقراطي إضافة نوعية، لكنه ليس كفيلاً لوحده بحل جميع التحديات التي سنواجهها سوية على امتداد مسيرتنا نحو التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. وهو يجسد جزءاً من مساهمتي تجاه هذه المسيرة، تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

إنني أحث جميع الأردنيين ممن لديهم أفكار إبداعية، والاستعداد للعمل الجاد خدمة لوطننا، ويرون في أنفسهم القدرة على القيام بدور قيادي في بناء نظامنا الديمقراطي السياسي، أن يخطوا للأمام ويستفيدوا من الإمكانيات المهمة التي يوفرها هذا البرنامج.

إنكم إذ تقبلون على هذه المسؤولية، وتضربون مثلاً في قيادة العمل السياسي والاجتماعي والمدني، وتساهمون في بناء أردن أفضل وأقوى لجميع أبنائه وبناته، فإنكم تصنعون قصص نجاح على مستوى الوطن العربي والعالم، وتثبتون أننا قادرون على أخذ زمام المبادرة وإنجاح ديمقراطيتنا.

* هذه المقالة هي الورقة النقاشية الرابعة ضمن سلسلة أوراق ينشرها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات، وتنتشر على الموقع الإلكتروني لجلالة الملك: www.kingabdullah.jo وتتزامن مع إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي التابع لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo



بدء أعمال المؤتمر السادس لكلية طب أسنان "الأردنية"



مندوبا عن سمو الأمير الحسن بن طلال افتتح رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عبدالسلام المجالي فعاليات المؤتمر السادس لكلية طب الأسنان في الجامعة الأردنية بحضور ممثلين عن كافة قطاعات طب الأسنان في المملكة وخارجها، وبمشاركة محاضرين من مختلف دول العالم.

ويأتي انعقاد المؤتمر الذي حمل عنوان " الحديث في تعليم طب الأسنان، خارطة الطريق نحو التميز العالمي" ليعكس الضوء على أبرز المستجدات الحديثة التي طرأت في علوم طب الأسنان، والإطلاع على أحدث المجالات البحثية والعلمية المتعلقة في هذا المجال.

وألقى الدكتور عبد السلام المجالي خلال الافتتاح كلمة استعرض فيها المحطات التي رافقت رحلته العملية في الجامعة الأردنية منذ ترأسه لها عام ١٩٧١، و أبرز التحديات التي استطاع التغلب عليها بحكمة وعقلانية وخصوصا المتعلقة بإنشاء كلية طب الأسنان، ومراحل تطورها، داعيا في حديثه إلى " الاهتمام بالكيف وليس الكم" للارتقاء بمستوى أداء الكلية وصولا إلى الجودة المطلوبة.

وقال رئيس الجامعة بالوكالة الدكتور شتيوي العبد الله إن كلية طب الأسنان استطاعت بفضل جهود العاملين فيها من الهيئتين التدريسية والإدارية إلى رفع اسم الجامعة الأردنية عاليا بما حقته من إنجازات طبية وبما أحرزته من شهادات جودة عالمية جعلتها محطاً للأُنظار، لافتاً إلى حصولها على اعتراف كلية الجراحين الملكية الأيرلندية كمركز معتمد للتدريب للحصول على شهادة عضوية كلية جراحي الأسنان mfdس، وشهادة زمالة كلية طب الأسنان ffd.

واستطرد العبد الله في حديثه لإنجازات الكلية إنشائها لدبلوم مهني متخصص في مجال زراعة الأسنان وتقديمها لعدد من البرامج التخصصية في الدراسات العليا والمُعترف بها من قبل هيئات دولية، مؤكداً سعيها الحثيث في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتعليم الطبي المستمر من خلال عقد الفعاليات والمؤتمرات بشكل دوري في مختلف علوم طب الأسنان.

بدورها استعرضت عميدة الكلية الدكتورة كفاح الجمعاني في مقارنة سريعة ما بين بدايات تأسيسها وحتى الآن، مسيرة كلية الأسنان منذ نشأتها والخطط والبرامج التي تطرحها وعدد طلبتها وخريجياتها والعيادات المتنوعة الأهداف والأبعاد التابعة لها، مشيرة إلى أن الكلية أعدت ملفاً للتقييم الذاتي وأرسلت للهيئة الأوروبية لتعليم طب الأسنان وهي الجهة المسؤولة عن اعتماد كليات طب الأسنان الأوروبية لغايات التقييم.

من جانبه أكد رئيس لجنة المؤتمرات الدكتور أحمد حمدان إن برنامج المؤتمر حافلاً بالمستجدات العلمية، من خلال مشاركة نخبة متميزة من رواد علوم طب الأسنان، واشتغال فعاليات على إقامة (٤) ورش عمل علمية متخصصة في تقويم الأسنان والمعالجة اللبية وزراعة الأسنان والتعلم عن طريق حل المشكلات .

وأشار حمدان إلى أن المؤتمر سيتناول في ندوة خاصة موضوع في غاية الأهمية حول كيفية تطوير التعلم والتعليم في العلوم الطبية بشكل عام وعلوم طب الأسنان بشكل خاص لتبقى الجامعة الأردنية الرائدة في التعليم العالي في العالم العربي، ولترتقي إلى مستوى يمكنها من أخذ مكانتها ضمن الجامعات العالمية المرموقة.

وخلال الحفل سلم المجالي الدروع لعدد من المحاضرين الذين تركوا بصمات حقيقية في مسيرة الكلية والجهات الداعمة للمؤتمر، وافتتح معرض الشركات الطبية المتخصصة في علم طب الأسنان .

ويتناول المؤتمر في جلساته التي تستمر ليومين أوراق عمل علمية متخصصة يقدمها نخبة من الباحثين والخبراء والأطباء والمهتمين بعلم طب الأسنان، بالإضافة إلى عقد (٤) ورش عمل علمية متخصصة في تقويم الأسنان والمعالجة اللبية وزراعة الأسنان والتعلم عن طريق حل المشكلات، وندوة علمية لعميد كلية طب الأسنان في جامعة هونج كونج، الجامعة التي تتبنى الطريقة الحديثة لتدريس علم طب الأسنان تحت مسمى التعليم من خلال حل المشكلات يشاركه عدد من المختصين .

المادة من إعداد إعلام
"الأردنية"

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo



إطلاق مشروع (سيناريوهات الأردن ٢٠٣٠) .. الثلاثاء

يطلق مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية الثلاثاء المقبل مشروع: «سيناريوهات الأردن: ٢٠٣٠».

و يهدف المشروع الى استشراف آفاق المستقبل في الأردن، وتحديد مسارات احتمالاته المختلفة ضمن المعطيات الحالية والمستقبلية .

و يُبنى المشروع على ما حققه الأردن من إنجازات في المجالات الاقتصادية ، والتعليمية ، والصحية، والتكنولوجية ، إضافة للإنجازات السياسية المتمثلة في تعديل أكثر من ثلث مواد الدستور، والسير قُدماً نحو الإصلاح السياسي.

ويعمل المشروع على التخطيط لتحويل التحديات الى فرص بالإمكان استثمارها والإفادة منها .



اتفاقية تعاون بين "الأردنية" وسيبير الشرق الأوسط

وقعت الجامعة الأردنية وشركة سيبير الشرق الأوسط للسفر اتفاقية تعاون لتدريب طلبة تخصص السياحة على برنامج متطور في حجوزات الطيران والفنادق والمنشآت السياحية بشكل عام.

وقع الإتفاقية عن الجامعة رئيسها بالوكالة الدكتور شتيوي العبدالله وعن الشركة مديرها التنفيذي دارين ويكهام.

وتنص الإتفاقية التي تعد الأولى التي تبرمها الشركة مع الجامعات الأردنية على تزويد الطلبة بأحدث المهارات وأكثرها تطوراً في نظام الحجوزات التي تتعامل به مكاتب السياحة والسفر المحلية والعالمية (ضمن برنامجهم التدريبي العملي في الكلية) طيلة فصل دراسي كامل بهدف تنمية وتطوير قدراتهم في مجال السفر وزيادة معرفتهم بالتقنيات الجديدة وكيفية إستخدامها لتحسين أداءهم وتهيئتهم لخوض سوق العمل بشكل محترف.

وخلال توقيع الإتفاقية، عبر العبد الله عن اعتزازه وسعادته لإبرام الاتفاقية التي انفردت بها الجامعة الأردنية بين نظيراتها من الجامعات في المملكة، والتي من شأنها إعداد خريجين أكفاء مزودين بأحدث المهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل بجدارة وحرفية عالية.

وأكد العبد الله حرص الجامعة الدائم ضمن خطتها الاستراتيجية على تطوير برامجها العملية والتعليمية من خلال فتح آفاق التعاون مع القطاعين العام والخاص بما يسهم في الارتقاء بمسيرتها وتصنيفها العالمي بين الجامعات العربية والعالمية.

بدوره أشار ويكهام إلى أهمية الاتفاقية التي تكمن في التأسيس لشراكة طويلة المدى تجمع بين الخبرة العملية والمعرفة العلمية لضمان نجاح قطاع التعليم وإعداد خريجين قادرين على مجابهة التطورات التي قد تطرأ في قطاع السياحة.

حضر توقيع الاتفاقية عميد كلية السياحة والآثار الدكتور نزار الطرشان ومدير وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية الدكتور زياد الرواضية والمدير الإقليمي لمكتب الشركة في الأردن وائل أبو عرقوب.

يشار إلى أن سيبير الشرق الأوسط للسفر المزود الأول لحلول السفر في العالم، ومقرها الرئيس مملكة البحرين، وتستخدم وكالات السفر في جميع أنحاء الشرق الأوسط منتجات وخدمات سيبير الكثيرة كأدوات لزيادة وتحسين عروضها وخدماتها لزيابائها وتحصل هذه الوكالات على خدمات من ١٦ مكتباً لسيبير في ١١ بلداً في الشرق الأوسط وبلاد الشام.

المادة من إعداد إعلام
"الأردنية"

نموذجية" الأردنية تحتفي بتخريج الفوج السابع والعشرين من طلبتها

احتفلت المدرسة النموذجية في الجامعة الأردنية أمس بتخريج الفوج السابع والعشرين من طلبتها ممن اجتازوا متطلبات الدراسة الثانوية في مختلف فروع المرحلة الثانوية.

وجاء الاحتفال الذي أقيم بحضور نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية الدكتور شتيوي العبدالله تزامنا مع احتفالات الأردنيين بعيد الاستقلال.

وقال عميد كلية العلوم التربوية في الجامعة رئيس مجلس إدارة المدرسة الدكتور محمد البطش إن المجد لا يمنح، بل يصنع، وللنجاح أسرار تتجلى بالمواطبة والمثابرة على التسلح بالعلم الذي من خلاله تعد الأجيال وترتقي الشعوب.

وأضاف البطش أن المدرسة النموذجية ممثلة بإدارتها تحرص دوما على النهوض من خلال توفير بيئة تعليمية مثلى خالية من العنف، واستقطاب معلمين ذوي كفاءة وتميز والاستعانة بأحدث السبل والوسائل التعليمية لخلق جيل واع ومثقف ومتسلح بالعلم والمعرفة قادر على صنع مستقبل مشرق له ولمجتمعه.

من جانبه أشاد مدير المدرسة علي بني حمد بالمستويات المتقدمة التي حققتها طلبة المدرسة ممن تسلحوا بالعلم والإيمان طيلة مرحلة الدراسة، معربا عن أمله في مواصلة مثابرتهم واجتهادهم استعدادا للمرحلة المقبلة في حياتهم لما فيها من تحديد لمصيرهم.

وأشار بني حمد إلى أن الاحتفال بتخريج كوكبة من الطلبة جاء بالتزامن مع احتفالات المملكة بعيد الاستقلال ما يجسد الانتماء للوطن وللقائد الذي أولى كل العناية والاهتمام بالتعليم ودعا إلى الاستثمار فيه.

وألقى عدد من الطلبة الخريجين عدد من الكلمات تحدثوا فيها عن مرحلة الدراسة التي قضاها في مدرستهم، وما اكتسبوه من علم ومعرفة، ومدى الاعتزاز والانتماء الذي يكنوه لمدرستهم وأساتذتهم.

واشتمل الحفل على فقرات متنوعة من ديكات وغان وطنية ومقتطفات شعرية نبطية قدمها طلبة المدرسة، ولوحة غنائية لطلبة كورال المدرسة تفاعل معها الحضور من أهالي الخريجين وأصدقائهم.

وفي ختام الحفل وزع الدكتور شتيوي الشهادات على أوائل الطلبة والخريجين والمتميزين في النشاطات اللامنهجية متمنيا لهم التقدم والنجاح في حياتهم العلمية .

المادة من إعداد إعلام
"الأردنية"

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo



اساتذة وباحثون يشكون عدم وجود دعم لهم يمكنهم من اجراء بحوث علمية

شكا اساتذة وباحثون في الجامعات الاردنية خلال ندوة متخصصة نظمتها الجمعية الاردنية للبحث العلمي مساء امس الخميس حول دور البحث العلمي في القطاع الطبي من عدم توفر الدعم المالي والوقت الكافي للباحثين الاردنيين لتمكينهم من اجراء بحوث علمية متخصصة والافادة من نتائجها.

واكدوا خلال الندوة التي ادارها رئيس الجمعية الدكتور انور البطيخي بمشاركة عدد من الباحثين والمختصين واساتذة الجامعات ان بعض ادارات الجامعات الاردنية تفتخر بانها وفرت من الدعم المخصص للبحث العلمي نسبة كبيرة وهذا خطأ كبير حيث انه يجب انفاق جميع مخصصات البحث العلمي في الجامعات لاجراء البحوث وانه من الخطأ على رئيس اي جامعة او مؤسسة بحثية عدم صرف مخصصات البحث العلمي او صرف جزء قليل منها مشيرين الى ان هذا لا يعكس نجاح ادارة الجامعة او المؤسسة البحثية بل يعكس اخفاقها في هذا المجال ويعكس عدم وجود بحث علمي لديها.

واشاروا الى انهم عندما يتقدمون بطلب دعم مادي لاجراء بحث هام وحيوي فان ادارة الجامعات توافق لهم على اقل من ربع المبلغ المطلوب لاجراء البحث وعندها لا يتمكن الباحث من القيام ببحثه او قد يقوم باجراء بحث هزيل لا يؤدي الى النتيجة المرجوة.

واكد المشاركون في الندوة اهمية التركيز على البحث العلمي وتوفير الدعم المالي الكافي له وتوفير الوقت والادوات اللازمة للباحث لتمكينه من التوصل الى نتائج تخدم هذا القطاع الطبي الحيوي.

واشار وزير الصحة السابق الدكتور محمود الشيبان الى ان البحث العلمي الطبي العربي والأردني بدأ في الثمانينيات وان اجراء البحوث العلمية الطبية بما في ذلك الصيدلاني قليلة.

ودعا الى اهمية تعزيز التعاون بين الباحثين والمؤسسات ذات العلاقة مشيراً الى ان التعاون في هذا المجال ما زال قليلاً ودون المستوى المطلوب داعياً أيضاً الى اهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وبين الشيبان ان المؤشرات الايجابية التي يجب توافرها للبحث العلمي هي وجود بنية تحتية جيدة ووجود باحثين أصحاب كفاءة وتوفر المعلومات والمراجع.

وقال ان ضعف الثقة المتبادلة بين المؤسسات البحثية والصناعية وعدم وجود حوافز مادية قوية وغياب العمل بروح الفريق وضعف وجود بيئة بحثية وضعف الدراسات العليا الداعمة للبحث هي من ابرز المشاكل والمعوقات والمؤشرات السلبية التي تواجه البحث العلمي حالياً.

واشار رئيس الجمعية الدكتور انور البطيخي الى هجرة الكفاءات البحثية من الجامعات الاردنية الى جامعات عربية وغربية نظرا لتدنى مستوى رواتب اعضاء هيئة التدريس والدعم الكافي ومحذرا من استمرار هجرة هذه الكفاءات.

وعرض الجهود التي تقوم بها الجمعية الاردنية للبحث العلمي مع مختلف المؤسسات العلمية والمؤسسات ذات العلاقة لدعم الباحثين وتوفير البيئة والدعم الكافي لهم والدور الذي تلعبه الجمعية لتنشئة الاجيال وطلبة المدارس على ثقافة البحث العلمي.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo



المؤتمر الوطني الأول لثقافة السلوك المدني

ينظم المركز الثقافي العربي المؤتمر الوطني الأول لثقافة السلوك المدني بالتعاون مع وزارة الثقافة .

المؤتمر الذي يقام يومي السبت والأحد ٨ - ٩ حزيران ٢٠١٣ في قاعات المركز الثقافي الملكي، برعاية رئيس الوزراء د. عبد الله النسور، تشارك فيه الجامعات الحكومية والخاصة ووزارتا التعليم العالي والتربية والتعليم،

ويشارك في المؤتمر أيضاً طلبة الجامعات والمتقنون والأكاديميون والنواب وممثلو مؤسسات المجتمع المدني.

يناقش الملتقى ستة محاور المجتمع المدني: المفهوم والمميزات، السلوك المدني، ماهيته وضرورته الوطنية، المجتمع المدني والإصلاح السياسي، أبعاد السلوك المدني، البيئة الجامعية: التحديات واحتمالات المستقبل، ونحو رؤية لمنظومة وطنية لثقافة السلوك المدني.



رؤساء جامعات ينتقدون تغييبهم عن عضوية مجلس التعليم العالي

امان السائح -لمصلحة من غياب رؤساء الجامعات الاردنية عن عضوية مجلس التعليم العالي، وهم الاعلم بتفاصيل جامعاتهم وهم الاقدر على معرفة الافضل والأسوأ، وهم قادرين على قيادة المركب الى بر الامان، لا سيما ان رؤساء الجامعات عينوا بطرق مدروسة وهم اصحاب مسؤولية وقدرة على اتخاذ القرارات.

قانون التعليم العالي الاخير حيد رؤساء الجامعات نهائيا عن المشاركة بمجلس التعليم العالي وأبعدهم عن صناعة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بملف التعليم العالي والاكاديمي، واصبحوا بدور المتلقي لا صناع الحدث وهم الاولي بترتيب اوراقهم نحو مصلحة جامعاتهم، لأن «اهل مكة ادري بشعابها».

رؤساء الجامعات الاردنية الرسمية منها والخاصة اصبحوا وبفعل القانون مغيبين عن صناعة القرار الخاص بمؤسساتهم الاكاديمية وبالمشاركة مع مجلس التعليم العالي برسم سياسات القبول العامة وصياغة قرارات تتعلق بجامعاتهم للنهوض بها والوقوف على ابرز احتياجاتها واهتماماتها بشتى المجالات.

وزير التعليم العالي

قانون التعليم العالي الاخير يبدو وبحسب تصريحات لوزير التعليم العالي د. امين محمود يخضع الآن للتقييم واعادة الصياغة وربما التغيير في بعض بنوده لإيمانه ان الثابت الوحيد في التعليم العالي هو التغيير.

وقال محمود لـ«الدستور» ان هنالك جلسات عصف فكري في مجلس التربية وكل شيء قابل للنقاش واعادة الصياغة بما ينسجم مع مصلحة التعليم العالي وبما يحقق المصلحة الوطنية ويدفع بمسيرة التعليم العالي للمزيد من الانجازات.

واضاف ان موضوع مشاركة الجامعات في مجلس التعليم العالي هو شيء ايجابي وبقدر ما هو مهم، فان الاكثر اهمية ان يكون رئيس الجامعة متحدثا عن قضايا الجامعات ككل وليس حاملا لتفاصيل جامعته فقط، مؤكدا ايضا مشاركة اعضاء من مجالس الامناء في عضوية التعليم العالي اضافة الى اعضاء المجتمع المحلي بما يؤسس لتشاركية كاملة من قبل افراد مجتمع اكفاء داخل المجلس.

وقال محمود ان هناك مشروع قانون جديد معدلا لقانون التعليم العالي والبحث العلمي المؤقت لسنة ٢٠١٠ بحيث يتم وضع ملاحظات على روح القانون بما ينسجم لصالح الجامعات ولصالح صناعة القرار داخل مجلس التعليم العالي.

واشار الى انه مع تعديل المادة المتعلقة بأعضاء مجلس التعليم العالي، وانه لا مانع من مشاركة حقيقية لرؤساء الجامعات في عضوية مجلس التعليم العالي، ليكونوا مشاركين في صناعة القرار الاكاديمي واصحاب قرار فيما يتعلق بمؤسساتهم الاكاديمية.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

الأشخاص الذين يعارضون إعادة عضوية رؤساء الجامعات لمجلس التعليم العالي، يرون ان المطلوب غير مبرر لانه لا يجوز أن يكون رؤساء الجامعة في مجلس يراقب على الجامعات ويرسم السياسات العامة للتعليم العالي، الامر الذي يمكن ان ينعكس سلبا على التعليم العالي، لأن رئيس الجامعة عضو مجلس التعليم العالي لن يمرر بوجوده أي مخالفة أو عقوبة بحق جامعته إن وجدت مخالفات معينة.

تنوعت الآراء حول تمثيل رؤساء الجامعات داخل عضوية مجلس التعليم العالي وصبت في معظمها لجهة ضرورة اشراك حقيقي لهؤلاء الرؤساء في تركيبة المجلس من رؤساء جامعات خاصة ورسمية، وبشكل دوري على ان يكون لكل رئيس تواجد لا يقل عن سنتين ليكون قادرا على المشاركة الفاعلة بالمجلس من خلال صياغة الاستراتيجيات والقرارات المتعلقة بمسيرة التعليم العالي بالأردن والمؤسسات الأكاديمية.

د. كمال بني هاني

رئيس الجامعة الهاشمية د. كمال بني هاني أكد انه من القصور بمكان ان يغيب رؤساء الجامعات عن التواجد داخل مجلس التعليم العالي، وهم الاولى بان يكونوا مشاركين لا متلقين للقرارات التي تصدر من المجلس وان يتناقشوا ويتبادلوا الأفكار حول اي من السياسات المتعلقة بجامعاتهم والتي تختص بسياسات القبول مثلا لانهم يعلمون تفاصيل وسلبيات وإيجابيات جامعاتهم بشكل حقيقي.

وأكد ضرورة احداث تغييرات في قانون التعليم العالي لاشراك رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مجلس التعليم العالي لايجاد بصمات ايجابية ملموسة على القرارات التي يتخذها المجلس التي من الواجب ان تكون تشاركية لان المركب واحد والمصلحة واحدة ولا تتجزأ الامور تحت اي ظرف كان.

وبين ان هناك العديد من القرارات التي اتخذت كانت قاصرة وفي بعضها سلبي لغياب التمثيل الحقيقي لرؤساء الجامعات عن مجلس التعليم العالي وغابوا عن المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات الهامة والاستراتيجية وكانوا متلقين كأى فرد لتلك القرارات لا مشاركين بها.

وقال ان هناك ضرورة قصوى لاشراك رؤساء جامعات بعضوية مجلس التعليم العالي لا سيما رؤساء جامعات خاصة لما للجامعات الخاصة من دور تنموي فاعل بتنمية الوطن والمجتمع ورفد التعليم العالي بمزيد من التميز والمشاركة.

د. طه خميس العبادي

رئيس جامعة الحسين بن طلال د. طه خميس العبادي أكد عدم جوازية اعتبار وجود رئيس الجامعة داخل المجلس سيكون له دور سلبي في الانحياز لجامعته ضد اي قرار يتخذ، لان الاصل ان يتم اختيار رئيس جامعة وطني موضوعي عادل لا ينحاز الا لمصلحة جامعته ولا يتحدث الا عن مصلحة الوطن والتعليم العالي.

وأوضح ان اي رئيس جامعة هو الادري والاعلم بامور جامعته ولن يكون قاصرا عن ابداء الرأي السديد سلبا كان ام ايجابيا فيما يتعلق بجامعته او اية مؤسسة أكاديمية، كما ان القرارات داخل مجلس

التعليم العالي تشاركية وهي قابلة للنقاش لكن رأي رؤساء الجامعات هو الالهم لما لهم من دراية تفصيلية بأمر جامعاتهم.

وقال ان مجلس التعليم العالي ومنذ الثمانينات يسير على نهج مشاركة رؤساء الجامعات بمجلس التعليم العالي وهو يعطي قرارات اكثر دراية واكثر دقة والالهم اكثر تشاركية.

د. عبد الرحيم الحنيطي

من جهته، اكد رئيس جامعة مؤتة ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاسبق د. عبد الرحيم الحنيطي، ان ما يؤخذ على وجود جميع رؤساء الجامعات الرسمية سيكون تمييزا للجامعات الرسمية عن الجامعات الخاصة كما انه من الممكن ان يتبنى رئيس جامعة وجهات نظر تتعلق بجامعته فقط وهو الامر الذي يحيد عن العدالة.

واضاف جربنا كل الوجوه المتعلقة بالتعليم العالي والتمثيل من قبل رؤساء الجامعات، مبينا ان التمثيل النسبي لمدد متماثلة هي التجربة الافضل لان رئيس الجامعة يبقى حاضرا فيما يتعلق بالسياسات العامة والاستراتيجيات، مبينا ان الغياب الكامل لهم تكون القرارات بمعزل عن الواقع، مؤكدا انه لا بد من وجود لهم بحيث يكونوا شاهدين ومشاركين بكافة القضايا المتعلقة بخدمة الجامعات والتعليم العالي.

واشار الى ان الاساس هو التدوير والوجود النسبي لرؤساء الجامعات الرسمية والخاصة هو الشكل المثالي لمشاركة حقيقية وفاعلة لرؤساء الجامعات بصناعة القرار بشفافية وعدالة وخدمة لتطوير قطاع التعليم العالي.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo



الصررايرة : البوتاس قدمت ١,٨ مليون دينار في ٢٠١٢ لدعم المدارس والجامعات

صرح رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية جمال الصررايرة أن الشركة تولي جل اهتمامها لمسألة التعليم وخاصة في المجتمعات المحلية، مؤكداً أن هذا الاهتمام يأتي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، والتي تعتبرها الشركة واجباً وطنياً.

وقال الصررايرة إن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يجمعون على أن دعم قطاع التعليم لتمكين الطلبة في المجتمعات الفقيرة من متابعة دراستهم سواء في المدارس أو الجامعات هو من أهم أولويات الشركة.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن شركة البوتاس العربية قدمت مليوناً وثمانمائة ألف دينار في عام ٢٠١٢ لدعم المدارس والجامعات بالإضافة إلى سبعمائة ألف دينار تم تقديمها ضمن حملة جيوب الفقر للعديد من الأسر وطلاب الجامعات. وشملت هذه المعونات دعماً مالياً لتمكين الطلبة الفقراء من دفع الرسوم الجامعية، وتنظيم برامج تقوية لطلبة مدارس الأغوار الجنوبية.

وأكد الصررايرة على أن الشركة مستمرة في تقديم الدعم للطلاب الفقراء حيث قدمت ٤٠ ألف دينار منذ بداية العام الحالي ضمن برنامج دروس التقوية لطلاب التوجيهي، كما استحدثت آلية جديدة لدعم الطلاب الفقراء عن طريق دفع الرسوم مباشرة إلى الجامعات. هذا كما تقدم الشركة سنوياً بعثات دراسية لأبناء موظفي ومتقاعدي الشركة وأبناء الأغوار الجنوبية، يبلغ عددهم حالياً ٢٦٢ طالباً وطالبة بكلفة مليون دينار بين رسوم جامعية ورواتب شهرية.

وضمن المبادرة الملكية، قامت شركة البوتاس العربية بإنشاء مدرسة نموذجية في غور المزرعة والحديثة بكلفة مليون دينار سيتم افتتاحها في مطلع العام الدراسي القادم ٢٠١٣-٢٠١٤، كما تقوم شركة البرومين الحليفة بإنشاء مدرسة نموذجية في غور المزرعة بكلفة مليون دينار. كما قدمت الشركة أكثر من ٢٠٠ ألف دينار لتجهيز مختبرات ومرافق مختلفة في مدرسة أم الهشيم الثانوية للبنات في غور الصافي ومدارس الكرك الثانوية والطبية الجنوبية وكفر أسد ودير أبي السعيد ومدارس ورياض أطفال أخرى، و ١٥٠ ألف دينار للجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة الحسين بن طلال في معان، كما أن لجنة التبرعات أوصت لمجلس الإدارة بالموافقة في اجتماعه القادم على تقديم دعم بمبلغ ٧٥٠ ألف دينار إلى جامعات مؤتة والطفيلة التطبيقية وجامعة الحسين بن طلال في معان.

وخارج إطار التعليم، قدمت الشركة منذ بداية العام الحالي مليون دينار لبناء خزانات مياه لخدمة الأغوار الجنوبية، و ١٥٠ ألف دينار لشراء مضخات غاطسة لسد وادي التنور، بالإضافة إلى إحالة عطاءات لشراء أجهزة غسل كلى وأجهزة ألتراساوند وأسرة طبية للخدمات الطبية الملكية ووزارة الصحة، وشراء أجهزة غسل كلى مع كراسيها لمستشفى المفرق، وإنشاء غرفة تصوير شعاعي وغرفة نفايات طبية مع حارقة لمستشفى الكرك تخدم بشكل رئيسي محافظات الكرك ومعان والطفيلة.

نتائج دراسة الفجوة بين الجامعات وسوق الـ ICT خلال ١٠ أيام

إبراهيم المبيضين

قال المدير التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية " انتاج " عبد المجيد شملوي أمس بان الجمعية ستعلن نتائج دراسة " الفجوة بين الجامعات وسوق العمل في قطاع الـ ICT ، رسمياً بعد الانتهاء من مراجعتها خلال فترة ١٠ أيام على ابعده تقدير .

وأكد شملوي في تصريحات صحفية لـ "الغد" بانّ الدراسة بمحاورها ونتائجها قد انجزت بشكل نهائي، الا أنّ مجلس ادارة الجمعية يعمل على مراجعتها وتنقيحها وابداء الملاحظات عليها، حيث سيجري الإعلان عنها ومشاركتها مع الاعلام خلال العشرة ايام المقبلة.

وأشار الى أنّ الجمعية ستشارك جميع الجهات ذات العلاقة بنتائج هذه الدراسة - التي جرى العمل عليها خلال العام الحالي والماضي - حيث سيجري العمل على مشاركتها مع وزارة الاتصالات، ووزارة العمل، والجامعات، فيما ستعمل الجمعية على عقد لقاء مشترك لعدد من تلك الجهات بهدف مناقشة واستعراض هذه الدراسة ومعالجة المشاكل التي توصلت اليها في مجال ردم الفجوة بين مخرجات التعليم او الجامعات ومتطلبات سوق العمل في قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوضح شملوي بان الدراسة خلصت الى مجموعة كبيرة من النتائج التي تنطوي على قدر كبير من الاهمية والتي يجب العمل عليها خلال المرحلة المقبلة، وذلك حتى يجري تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم والجامعات ومتطلبات سوق العمل، وحتى تستطيع الجامعات تطوير مخرجاتها ومناهجها ومهارات خريجها بشكل يتواءم مع متطلبات الشركات، وذلك كله سيسهم في تقليل حجم البطالة بين خريجي القطاع ويساعد في تطوير القطاع وشركاته.

وبشكل ما تزال نسبة البطالة في المملكة تدور منذ ٣ سنوات حول ١٣ % .

وشارك شملوي " الغد" ابرز النتائج العامة لهذه الدراسة التي كشفت بانّ ٧٥ % من شركات القطاع تعتقد بانّ خريجي الاتصالات وتقنية المعلومات لا يلّون احتياجات ومتطلبات سوق العمل في هذا القطاع متسارع النمو والتطور، حيث اشار وقتها الى الدراسة افرزت نتائج اخرى بينت اهم الفجوات بين القطاعين الأكاديمي (الجامعات) ومتطلبات سوق العمل (الشركات)، كما بينت اهم الوظائف والتعيينات التي تجري في الشركات، والوظائف الأكثر طلباً، وملاحظات الجامعات على خريجي الجامعات ومهاراتهم ومجاراتهم للتطورات الحاصلة في القطاع.

واشار شملوي الى نتائج ضمن الدراسة تقول بان الشركات تعتقد بحاجة الخريج الى فترة سنة على الاقل حتى يمتلك المهارات والخبرة لكي يكون مؤهلاً اكثر للتوظيف، غير انه أكد بان النتائج التفصيلية ستعلن قريباً بعد صوغ الدراسة بشكلها النهائي.

ويقدر عدد خريجي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سنوياً بنحو ٥ آلاف طالب وطالبة، فيما يضم قطاع الاتصالات أكثر من ٢٠ شركة تقدم خدمات الثابت والخلوي والإنترنت، وأكثر من ٣٠٠ شركة تعمل في قطاع تقنية المعلومات والبرمجيات والمحتوى الإلكتروني.

وهذه الدراسة التي تعنى بسد الفجوة بين الجامعات وسوق العمل في الاتصالات وتقنية المعلومات - والتي عملت عليها " انتاج " مع وزارة الاتصالات - هي الرابعة من نوعها، حيث كانت انجزت دراسة مماثلة في الاعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

وقال شملوي ان المملكة وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بمواردها البشرية، ويجب العمل على تطوير هذه الموارد لكي تكون عاملاً مساعداً على تطوير القطاع الذي يمكنه توليد الكثير من فرص العمل، اذا ما كانت متطلبات السوق متوائمة مع مخرجات الجامعات، مشيراً الى ان عملية

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

التطوير للموارد البشرية وموائمة متطلبات سوق العمل هي مسؤولية مشتركة بين الجامعات وبين شركات القطاع والحكومة، وليست مسؤولية منفردة لجهة من الجهات. وتشمل الدراسة المتخصصة لرصد الفجوة بين الجامعات وشركات القطاع جزأين؛ الأول هو الجزء الخاص بدراسة واستقصاء المعلومات حول الجامعات والخريجين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، والنشاطات التي تقوم بها الجامعات تجاه الطلاب فيما يتعلق بمواكبتها للتطورات الحاصلة في القطاع فيما يختص الجزء الثاني بالمعلومات والبيانات المتعلقة بشركات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واحتياجاتها من الموارد البشرية وكيف تنظر الشركات للموارد البشرية الأردنية في القطاع والمواصفات المطلوبة في هذه الموارد. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم القوى العاملة لتحديد احتياجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال العمل مع الجامعات وربط احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي في التخصصات التي لها علاقة وتقييم الاحتياجات الحالية لكفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية المتغيرة وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة العاملين في القطاع.

العنف في الجامعات

المحامي هاني الدحلة

يحدث بين الحين والآخر شجار طلابي في إحدى الجامعات الأردنية يتخذ الطابع العشائري أو الجهوي أو الاثني وغير ذلك من الأسباب ..

والسبب في ذلك من وجهة نظري عدم تطبيق خدمة العلم.. لأن الشباب الأردني الموجود في جو عشائري أو جهوي أو إقليمي وغير ذلك من الاجواء التي يحرص الاستعمار والصهيونية على المحافظة عليها في بلادنا ودعمها بثتى الوسائل - لم ينخرط في الخدمة العسكرية أو الاجبارية التي تصقله وتهذبه وتجعل منه إنساناً آخر يختلف عن الإنسان الذي أدى الخدمة الإجبارية المعروفة عندنا بخدمة العلم.

وقد سبق لي قبل سنوات أن كتبت مقالاً بعنوان خدمة العلم - قلت فيه:

دأبت معظم دول العالم على وضع قوانين، لتدريب شبابها على الخدمة العسكرية وبعض الدول تقلص الخدمة إلى سنة واحدة.. وبعضها تجعلها سنتين أو ثلاث سنوات تقريباً.. والغاية من هذه الخدمة التي تسمى عندنا -خدمة العلم- هي تدريب الشباب على الحياة العسكرية التي تتصف بالانضباط والرجولة واقتحام الصعاب، وتعلم مهارات عملية وفنية تجعل من -خادم العلم، رجلاً قادراً على الدفاع عن وطنه - حين تحين الحاجة لذلك.. ورغم أن هناك دولاً لم تدخل حرباً في تاريخها - مثل سويسرا فإن خدمة العلم مفروضة فيها، ويلزم الشباب من الجنسين بالخدمة مدة سنتين، ليكونوا جاهزين للدفاع عن بلادهم.. وقد أقرت خدمة العلم في الأردن وصدر قانون بذلك استمر العمل به أكثر من -عشر سنوات- ولكن أولاد العائلات والنوات- لم يتحملوا هذا القانون فما انفكوا يطالبون بإلغائه حتى تم ذلك..

ورغم أن معظم الدول المجاورة والعربية -كسورية ومصر والعراق ودول شمال أفريقيا- تطبق خدمة العلم..

إلا أن الأردن -هو البلد الوحيد من دول ما يسمى دول الشرق الأوسط العربية الذي لا يطبق هذه الخدمة - رغم أنه يملك حدوداً مع العدو الصهيوني أطول من حدود أية دولة عربية أخرى - وهو مهدد منه علناً وبدعوات سافرة - لاعتباره وطناً بديلاً للفلسطينيين الذين يرغب الصهاينة بطردهم من بلادهم وجعل كل فلسطين دولة يهودية خالصة.. ولذلك فإن خدمة العلم ضرورية للشباب الأردني.. ونرجو أن يعاد العمل بهذا القانون؛ ليكون الشباب الأردنيون مدربين ومسلحين وقادرين على الدفاع عن بلادهم عند الحاجة..

لأن خدمة العلم واجب وطني ضروري في كل بلد متحضر، وهو واجب تتقيد به كل الدول في أوروبا وأمريكا وحتى آسيا وإفريقيا وأستراليا..

ومن الغريب ألا يكون مثل هذا القانون مطبقاً في بلادنا مع وضعها المعروف..

ورغم أن الكثيرين كتبوا مثلي وطالبوا بإعادة تفعيل قانون خدمة العلم.. إلا أن الجهات المنتفذة التي تخضع لأولاد الذوات والعائلات المعروفة لا تزال تقف حجر عثرة في وجه هذا القانون وتمنع تطبيقه أو إعادة عمل به..

وإن استمرار العنف الجامعي يعتبر سبباً رئيسياً لإعادة العمل بهذا القانون.. لأن الطالب الذي يخضع لخدمة العلم سنتين يتخرج بروحية جديدة وأخلاق وعادات حسنة ناشئة عن الروح والتجارب التي أمضاها في خدمة العلم..

فهل لنا أن نرى هذا القانون ساري المفعول في الأردن -مرة أخرى؟!..
نرجو ذلك!..

حفاظاً على مستوى التعليم

م. مصطفى الواكد

تحدثت في مقال سابق عما يدخل الجامعة من مجتمعها المحلي ويستوطن فيها من بعض العادات، مع أنني كغيري كنت أتمنى وأتوقع أن يكون الانتقال عكسياً ويكون للجامعات دورها في التأثير الإيجابي على مجتمعاتها وأن ينتقل كل ما هو جميل من سلوكيات الأساتذة والطلبة إلى المجتمع المحلي فتسود مبادئ الحوار الهادئ البناء وقبول الرأي والرأي الآخر وتغيب العصا ويغيب السلاح بأنواعه ليستبدل بالكتاب والقلم والحكمة، إلا أن الواقع ومع كل أسف كان بعكس التمنيات فكان ما كان من عنف جامعي نتمنى أن يكون آخره ما حصل في إحدى جامعاتنا حين تعمد أحد الطلاب دهس رجل أمن الجامعة عندما حاول منعه من الدخول بمركبته الخاصة إلى الحرم الجامعي.

هنالك الكثير مما يمكن أن يقال في موضوع الجامعات والتعليم العالي وحتى المدرسي، وقد تحدث كثيرون عن مسائل عديدة كتعديل المناهج ورفع مستوياتها وكذلك النهوض بكفاءة وفاعلية الهيئات التعليمية في المدارس والجامعات وضرورة استخدامها الأساليب الحديثة والنافعة في مخاطبة العقل ومحاورته بعيداً عن التلقين والأساليب التقليدية في سرد المعلومة وتحفيظها للطلبة، وتطرق البعض إلى موضوع الغش في الإمتحانات والتي أصبحت من الظواهر المعروفة بل والمحبية في الأوساط الطلابية ولم تعد عادة ذميمة يخجل فاعلها من زملائه وأهله، وشهدنا أن بعض الأهالي هم من يساعدون أبنائهم على الغش بل ويشاركونهم الإعتصام والإحتجاج على ما تفرضه وزارة التربية والتعليم من إجراءات تمنع الغش.

موضوع هام آخر لم يأخذ حظه من البحث والمعالجة، ألا وهو موضوع التوسط لدى أعضاء الهيئات التدريسية لزيادة علامات طالب ما، لرفع تقديره عند التخرج، أو تنجيحه بمادة لم يحقق فيها علامة النجاح، ومما يؤسف له أننا جميعاً من مجتمع محلي وأساتذة جامعات وأصحاب وظائف كبيرة وصغيرة نمارس الوساطة ونوقع من لا يستجيب لنا من الأساتذة تحت أقصى الضغوط، فنجد الطالب وعائلته يجهدون في البحث والإستقصاء لمعرفة أقارب أو أصدقاء الدكتور الذين يمكن أن يرضخ لمطالبهم، ونجد زملائه في الجامعة وفي المجتمع يصفونه بأقذع الأوصاف إن لم يستجيب لمطالبهم وسلك طريق الحق والإخلاص بإعطاء كل ذي حق حقه دون زيادة أو نقصان، فيقف حائراً بين مبادئه وبين معاناته من الأهل والزملاء والأصدقاء.

أنفهم، ولا أجزى، أن تتوسط والدة الدكتور الأمية لدى ولدها لتنجيح ابن الجيران أو من استطاع الإستدلال عليها من الطلبة، محملة ولدها ما لا يطيق عندما تقول له (برضاي عليك يمه، حرام هذول جيران العمر، إنت شو حاط من جيبتك)، دون أن تعلم بأنها في ذلك تسبب خسارة كبيرة من جيب الوطن بتخريج من لا يستحق، أما الذي لا يمكن فهمه ولا إجازته، فهو توسط المتنورين من أبناء المجتمع وزملاء الدكتور في المهنة، وهم يعلمون خطأ ما يفعلون، وخطورته على المجتمع.

العنف وغياب النموذج الإيجابي

حسين نشوان

ثمة مقولة تربوية تشير إلى أن النماذج العنفية التي تتكرر مشاهدتها من قبل الأطفال والشباب تشكل نماذجهم للتعامل مع الحياة في المستقبل، وهي نماذج مرشحة للاستعادة في سلوك الأجيال في المراحل المتقدمة، خصوصاً في غياب النماذج الإيجابية.

مثل هذه السلوكيات العنفية تجد أرضها الخصبة في مناخات القلق والفقر والفراغ والبطالة والخوف، وتجد فرصتها في المؤسسات المجتمعات المغلقة التي لا تمتلك ديناميات الحركة واستيعاب الجديد ومتغيراته.. ومعنى «الاستيعاب» ليس قبول الجديد أو رفضه، بل المقدرة على التعامل معه والسيطرة عليه.

العنف الذي كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة يتم التعامل معه انطلاقاً من موقف نمطي مسبق، كواقعة منفصلة عن المناخات العامة والأحداث في الجوار، إذ يتم التعامل مع العنف أحياناً بالأسباب الظاهرة وليس في كونه أزمة تتصل بعدد من الحلقات العنفية التي تنفذ من كل الجهات المحيطة، وهي حالة ترشح من شاشات التلفزة اليومية إلى البيوت والأسر، تملأ أوراق الصحف وتتردد صباحاً ومساءً على أثير الإذاعات إلى الدرجة التي تحولت معها الحالة إلى «ألفة النموذج».

العنف أصبح الحالة السائدة، والسكون والطمأنينة والسلام النفسي والكوني والوجودي غدا هو المتحدي، وبلغ الأمر أن كثيراً من الناس لم يعد يرفض العنف لذاته، بل يتم استنكار مصدره، فأحياناً تقبل العنف ونيحاً لأنه يقتصر ممن لا نوافقه الرأي أو الموقف أو نتفق معه.

ثمة جوّ، ومناخ عنفي يشيع في الكثير من الخطابات، حتى لو كانت على سبيل الإشاعة، يتسع ويهطل على الجميع، ويترك ارتداداته في كل مكان وكل نفس، ويعبر عن نفسه في ثقافة تقوم على نموذج أوجد، هو «القوة»، ويستقر في وجدان الشباب بوصفه الوسيلة الحتمية والوحيدة والأولى والأخيرة لحل المشكلات، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، ومن المحزن أن مثل هذا النموذج يتكاثر كالفطر في غياب النماذج الأخرى، نماذج الحوار وقبول الاختلاف وغياب ثقافة التسامح.

هذا المناخ العنفي الخارجي الذي يحيط بالجميع، ويعمل بخاصية الطي والشرح، «التمدد والانكماش»، يترك الكثير من التصدعات والتفتتات في النفوس، وأكثر ما تصيب أرواح الشباب.

هذا الحال تشابك مع عوامل أخرى تتصل بإخفاق مؤسسات التربية والتعليم والإعلام، وتفكك منظومة القيم وتغييب الثقافة، وضيق الحال الاقتصادي لتتحول المشكلات إلى أزمة، بمعنى أنها انتقلت من الحالة المفردة إلى درجة من درجات التعقيد التي لا يمكن النظر لأسبابها بمتغير واحد، ومن هنا فإن الحديث عن توصيف المشكلة بإحالتها إلى جماعة أو مجموعة، أو شكل اجتماعي، هو نوع من التلميظ والذهاب إلى أسهل الحلول، وهي تشبه حالة الذي أضاع مفتاحاً في مكان، ثم جاء ليجث عنه تحت ضوء عامود الكهرباء، ولما قيل له إنك أضعت المفتاح في مكان آخر، قال: «هناك لا يوجد ضوء».

الجامعة بالمعنى الرمزي هي مركز التنوير، والمعادل للضوء في الحكاية، لكنها ليست المكان الذي يمكن أن نكون قد أضعنا فيه المفتاح، وربما يكون المفتاح دلالة رمزية أخرى في القصة.

لا نستطيع الحديث عن أزمة بإحالتها إلى متغير سببي واحد، ولا يمكن حل الأزمة وفق تنميط المشكلات وتصنيفاتها الجاهزة، أو البحث عن أسبابها الآنية.

ما يجري في الجامعات ليس هو المشكلة - من دون التقليل منها-، لكن الجامعات هي المكان الذي تتكشف فيه ملامح الأزمة وشكلها ومفرداتها في «مجتمع العزلة» و«الفراغ»، في وقتٍ يمكن أن تكون الجامعة فيه -أو ينبغي أن تكون- المختبر الذي يعاد فيه بناء قوة العقل وثقافة الحوار.

تنامي ظاهرة العنف الجامعي في جامعاتنا الأردنية

اسماعيل خليل الشرع

ما تشهده جامعاتنا الاردنية في بلدنا الحبيب من فوضى واعمال عنف يرتكبها نفر من طلبتنا تتنافى مع القيم الاخلاقية وعادات وتقاليد مجتمعنا التي تنبذ العنف فالعنف الجامعي غير مبرر بأي شكل من الاشكال.

مثال على ذلك حدث عنف جامعي على خلفية انتخابات مجلس طلبة في احدى جامعاتنا كما حدثت مشاكل بين طالبين من عشرينين مختلفتين مما ادى الى خلافات عشائرية وخلق حالة عداء وبغضاء فيما بينهم على مشكلة بسيطة قد تعالج قبل وقوعها وتأزمها، ظاهرة العنف الجامعي في جامعاتنا الاردنية لم تشهدها الا منذ سنوات قلائل فهي غريبة عن جامعاتنا الاردنية وعن عادات وتقاليد عشائرتنا الاردنية الاصلية التي تنبذ العنف الجامعي فالمسؤولية تقع على الجميع من حيث وضع حدا للعنف الجامعي واتخاذ اشد الاجراءات القانونية الرادعة بحق الطلبة المشاغبين فالتراخي وعدم تطبيق القوانين يفاقم ظاهرة العنف الجامعي في جامعاتنا الاردنية.

كما ان للتربية المنزلية اثرا في خلق طلبة اسوياء متمتعين بالاخلاق الحميدة فالعنف الجامعي في جامعاتنا الاردنية اصبح مشكلة تقلق بال الكثيرين من ابناء بلدنا الحبيب ويشكل هاجسا لدى افراد المجتمع ويعطي انطباعا سيئا لدى دول المنطقة والعالم عن التعليم في جامعاتنا.

بينما كانت في السابق سمعة جامعاتنا والتعليم في الاردن عالية ومتقدمة وفي مصاف الدول الكبرى فالعنف الجامعي في جامعاتنا الاردنية يسيء لسمعة التعليم في بلدنا ومن الاجدر بطلبتنا ان يكونوا على قدر من المسؤولية طلبة علم من ذوي الأخلاق العالية لا طلبة عنف وفوضى واعمال صبيانية، فقد يصبح الواحد منهم مستقبلا طبيبا او صحافيا او استاذا... الخ، وعلى الجهات المسؤولة والمعنية ورؤساء الجامعات الاردنية والعشائر الاردنية العمل الجاد حول وضع حد للعنف الجامعي في جامعاتنا الاردنية وعقد ندوات مكثفة من خلال وسائل الاعلام والتلفزيون والصحافة ومن خلال مختصين حول العنف الجامعي ومعالجته من جميع حيثياته وبما يحافظ على سمعة التعليم في بلدنا.

تفوق علمي أردني عالمي وإحباط محلي!

باتر محمد علي وردم

للعام السادس على التوالي يحقق الطلبة الأردنيون نتائج متميزة في مسابقة "إنتل" الدولية للعلوم والتكنولوجيا التي تنظم في الولايات المتحدة وتشارك فيها حوالي ٧٠ دولة في العالم ويعرض فيها الطلبة مشاريعهم وأفكارهم العلمية. الأردن كان حاضرا بشكل كبير في هذه المسابقة وحصل على الترتيب السابع عالميا. الطلبة الفائزون في المسابقة لهذا العام كانوا من المدارس الخاصة المتطورة علميا ولكن المقصورة على المقتردين ماليا. ولكن في السنوات الماضية تمكن طلبة من مدارس حكومية أيضا من تحقيق انجازات كبيرة والوصول إلى مواقع متقدمة في المسابقة الدولية المعروفة.

وفي دولة متقدمة ذات بنية علمية إنتاجية، يتم دعم هؤلاء المبدعين من قبل الحكومات والقطاع الخاص لتحويل أفكارهم التجريبية إلى تقنيات قابلة للتطوير والاستثمار الاقتصادي وكذلك حماية حقوق الملكية الفكرية لهؤلاء المبدعين، ولكن لا يوجد لدينا في الأردن أي نظام فعال لدعم الإبداع العلمي بالرغم من التميز العالي للمتعلمين الأردنيين في شؤون العلم والتقنيات الحديثة. هؤلاء الطلبة الفائزون على مستوى محلي وعالمي يجب أن تتاح لهم فرص الدخول إلى الجامعات الأردنية والدراسة فيها على حساب بعثات ومنح خاصة. ما يحدث هو أن الفائزين من المدارس الخاصة يدرسون في الغرب والفائزين من المدارس الحكومية يعجزون أحيانا عن تأمين مصاريف الجامعات المحلية وتذهب المنح لأشخاص لا يستحقونها ولكنهم يتمتعون بالنفوذ السياسي والاجتماعي.

نحس بالكثير من الأسف ونحن نشاهد أساتذة وباحثين وطلبة لا يعوزهم الذكاء ولا الإبداع ولكن تعوزهم القدرات المادية وهم غير قادرين على تحقيق طموحاتهم والاستفادة من هذه الأفكار وإفادة البلد بها، بينما يتم استيراد الخبراء من الدول الأجنبية وحتى بعض الدول النامية الأقل مكانة من الأردن لتقديم حلول للأولويات التنموية والعلمية بالرغم من وجود الكفاءات المحلية الكثيرة.

معظم الدول النامية التي شهدت نهضات اقتصادية فعالة اعتمدت على العلوم والتكنولوجيا والإبداعات المحلية، ومنها كوريا وماليزيا والهند ومعظم دول أميركا اللاتينية، وقامت هذه الدول من خلال الحكومات والقطاع الخاص بتوفير بيئة تشريعية واقتصادية وعلمية مناسبة للإبداع، واستثمرت الكثير في مجالات علمية مفيدة للاقتصاد الوطني، وبقيت هذه البنية العلمية مصدرا لا يستنفذ للإصلاح والتطور.

لا يتعدى الإنفاق على البحث العلمي في الأردن ٠,٤% من الناتج القومي وهي نسبة هزيلة، بينما تصل نسبة الإنفاق على البحث العلمي من قبل القطاع الخاص إلى ١% فقط وتتركز فقط في مجالات صناعات الأدوية وبعض مجالات تكنولوجيا المعلومات، ويبدو القطاع الخاص الأردني غائبا تماما عن البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية القصوى في الأردن مثل تقنيات تحلية المياه وترشيد الاستهلاك في مجالات الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

عندما يصبح الاهتمام بالباحثين العلميين في الأردن مساويا للمطربين الفاشلين وأشبه المثقفين يمكن الادعاء بوجود بنية علمية متطورة وقابلة للمنافسة عربيا ودوليا على الأقل مع الدول النامية التي

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

سبقنا أشواطاً في هذا المجال، وسيقل الاعتماد المبالغ فيه على الباحثين والخبراء المستوردين الذين لا يهتمون إلا بالحصول على أموال المساعدات الأجنبية، وهذا من أهم أنواع سياسات الاعتماد على الذات التي يجب على الحكومة أن تطبقها.



ما هذه النتائج "المفجعة" لامتحان الكفاءة الجامعية؟

هاشم خريسات

كشف التقرير الأولي لامتحان الكفاءة الجامعية للفصل الثاني في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة عن نتائج "مفجعة" في حقيقة الأمر لا "متدنية" كما وصفها رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مؤتمره الصحافي لهذه الغاية، لأن نسبها كانت لا تتماشى على الإطلاق مع تحصيلات ٨٢٠٩ طلاب وطالبات جامعيين على أبواب التخرج، تم اختيارهم ضمن معدلات تراكمية مرتفعة تضم ٢٥,٥% بتقدير جيد جدا وممتاز و ٥٠,٧% جيد و ٢٣,٨% مقبول من بين ٣٠٥١٥ طالبا وطالبة على مقاعد الدراسة في سنتهم الجامعية الأخيرة! كل الدلائل تشير إلى حجم التراجع الحقيقي في مسيرة التعليم العالي الأردنية التي باتت تشكل هما وطنيا عاما منذ سنوات بعيدة، حيث بلغت نسبة الإلتقان أو التحقق للكفايات والمهارات والنتائج المتوقع من الطالب امتلاكها في عائلة البرامج التربوية ٣٠,٩٩% ولعائلة البرامج الإدارية والأعمال ٣٧% ومن عائلة البرامج الهندسية ٤٤,٦٤% من مجموع مخرجات التعليم الخاصة بها رغم أنها تحديدا لا يتم القبول الجامعي فيها عادة إلا لذوي المعدلات العلمية المرتفعة في الثانوية العامة أي ضمن دائرة التسعينات المتقدمة!

أما في مجال الثقافة المعلوماتية وهي مستلزم أساسي في التعليم العالي المعاصر، فهي ليست بأحسن حال من غيرها على مستوى التخصصات الجامعية المختلفة ونتاجاتها على مختلف المستويات، حيث أظهرت النتائج الخاصة بتحقيق الكفايات والمهارات المتعلقة بها ما نسبته ٣٤,٢٢% كما تراوحت نسب إلتقان النتاجات الفرعية ما بين ٣١,٥% لمهارات استخدام قواعد المعلومات و ٤٧,٥% لتوظيف وتقييم المصادر المعلوماتية. وهذا ما يشكل نكسة في مراعاة الجامعات الأردنية لمتطلبات عصر يصنف على أنه معلوماتي أولا وقبل أي شيء آخر! الحصيلة الأولية لنتائج امتحان الكفاءة الجامعية كانت صادمة بكل معنى الكلمة على أكثر من صعيد أيضا، فعلى مستوى مهارات التفكير الناقد والابداعي فلم تتعد ٤٠,٤٧% إجمالا، لأنها لم تزد على ٢٩,٣٣% لمهارة التفسير و ٦٨,٥% للتمييز بين الحقائق والآراء، أما القواعد الأخلاقية فحدث عنها ولا حرج لأن نتاجاتها تراوحت حول ٣٨,٣٣% بينها ٣٥% لتمييز السلوكيات المتسقة مع قواعد الأخلاق و ٤٠,٥% لتوظيف المصادر الخاصة بالحكم على السلوك الأخلاقي.

حصيلة المعرفة بالحقوق المدنية والانخراط في المجتمع المحلي لبيئة التخصص الأكاديمي تشكل هي الأخرى ابلغ الإجابات على كل ما يقال ويكتب ويدرس ويتم التنظير فيه عن العنف الجامعي الذي استشرى على نحو غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة في العديد من الجامعات الأردنية بعد أن بلغت النسبة ٤٢,٧٥%، في حين أنها تذبذبت على مستوى النتاجات المتصلة بالمسؤولية إلى ٢٦,٦٢% وتراجعت إلى ٢٣,٥٤% فيما يتعلق بأهمية المسؤولية ونواتجها و ٢٧,٧٤% لمهارات التعرف على المسؤولية في مواقف معطاءة، كما تبعها في ذلك نسبة التحقق أو إلتقان الكفايات لمفهوم الحرية وتطبيقاتها لأنها لم تسجل سوى ٣٨,٧٢% وغير ذلك من حقائق مؤلمة لا يتسع المجال لذكرها، أظهرتها نتائج المتقدمين لامتحان الكفاءة الجامعية الذين لا يزيد عددهم على ربع العدد الإجمالي للطلبة الجامعيين في سنة التخرج الأخيرة والذين تم اختيارهم بعناية من بين الأعلى في تقاديرهم السنوية مما يطرح تساؤلا مثيرا عما ستصل إليه النتائج إذا ما كانت عامة شاملة لكافة الطلبة الجامعيين!

هل الجامعات بحاجة لمجلس التعليم العالي؟

أ.د نضال يونس

إن صحت المعلومات التي نشرتها طلبة نيوز حول تغيير رؤساء الجامعات وما يحدث في الغرف المغلقة، فإن ذلك يعني بالفعل وجود خلل كبير في مصداقية ونزاهة التعليم العالي الأردني، وأنه لا بد أن نعترف بتراجع هيئة مجلس التعليم العالي، وهذا يفسر في جزء كبير منه الأزمات المتلاحقة وحالة عدم الاستقرار التي نلاحظها في مسيرة التعليم العالي الأردني، لأن أخطر شيء يمكن أن يزعزع استقرار أي منظومة مهما كان حجمها، ومهما بلغ مستوى سيادتها، أو ترابطها هو سقوط هيبتها، أكانت هذه المنظومة بحجم دولة، أو وزارة أو حتى مؤسسة صغيرة.

هيئة التعليم العالي الأردني على المحك، وهذا ليس وليد اللحظة، وإن بدت نتائجه جلية في هذه الأوقات، وإنما اهتزت كما تشير إلى ذلك المعلومات التي نشرتها طلبة نيوز "مع تدخل وزير التعليم العالي في حكومة طاهر المصري بتعيين رئيس الجامعة الأردنية في تسعينيات القرن الماضي، وقد بدا واضحاً منذ ذلك التاريخ أن وزراء التعليم العالي ومنذ الأيام الأولى لجلوسهم على كرسي القرار، يبدأون بتحييد معارضيه من رؤساء الجامعات بأشكال متنوعة، إما بسحب صلاحيات كانت ممنوحة لهم، أو بتقييد قراراتهم، أو عبر تفكيك لمناصب كانت تقبض على ناصية القرار في الجامعات الأردنية، أو من خلال عملية إقالات أو مناقلات لرؤساء الجامعات شكلت ضربة قاصمة لاستقلالية الجامعات الأردنية.

هيئة التعليم العالي تراجعت عندما اقتصر عمل مجلس التعليم العالي على التدخل المباشر في تعيين رؤساء الجامعات الأردنية، وعندما راح المجلس يعمل على أسس ومعايير غير موضوعية وصلت إلى حد الانحياز والتجني في العديد من المواقف، فهو لا يرى للعاملين في الجامعات من أكاديميين وإداريين دوراً يميزهم أكثر من التبعية له، ومع ذلك يشجع الحرية الأكاديمية والاستقلالية الجامعية!، لكنه في نفس الوقت يضع الأنظمة والتعليمات أمام أي تطور منطقي يبعد هيمنته على الجامعات ونظمها، وهذا التعامل خلق عداءً مكشوفاً ومبطناً، بين الإدارات الجامعية ومجلس التعليم العالي، وما حالة عدم الاستقرار والتلمل واللامبالاة، والعنف الجامعي الذي ينتهج خطأً متطرفاً هذه الأيام، إلا نتاج السياسات التي اتبعتها مجلس التعليم العالي وفق قناعات العديد من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس وأعضاء مجالس الأمناء.

على عكس ما تشير إليه بنود قانون مجلس التعليم العالي، فإن جل عمل المجلس ينحصر في تزكية رؤساء الجامعات الأردنية وما عدا ذلك فهو من قبيل "الأحاديث الجانبية" التي لا قيمة لها، وقد خاض المجلس كما يبدو من الحلقات التي نشرتها طلبة نيوز حروباً عديدة لدعم مرشح لرئاسة جامعة ما على آخره، أو لدعم تنصيب عضو في المجلس لموقع الرئيس، وبإيعاز المجلس رؤساء عادييين "وقدمهم على آخرين أكثر جدارة وكفاءة"، وهذا أمر أثر علينا، وعلى مسيرة التعليم العالي. التعليم العالي في الدول المتقدمة يشهد الآن تطورات متسارعة، على صعيد الأبحاث التطبيقية واستخدام الانترنت في تبادل نتائج البحث العلمي، وعلى صعيد التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي، وعلى صعيد إنشاء الجامعات والمعاهد التقنية المتقدمة، وتوطين التكنولوجيا، قضايا في غاية الأهمية ولكنها للأسف لا تجد حيزاً على جدول أعمال المجلس الذي يبدو أن أعضائه -ومن خلفهم- يواصلون الصراع على رئاسة الجامعات، مما يدفع بضرورة إعادة النظر في القوانين الموقته رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٩ القانون المعدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي ووضع قانون معدل يأخذ اتجاهاً موضوعياً، ومنصفاً لكافة الأطراف، ويبقى الأمل معقوداً على لجنة التربية التربوية والثقافة والشباب النيابية لمتابعة هذا الموضوع فهي من يفترض أنه يدرك كيف تُدار المصالح وتعطى الحلول التي تخدم الجميع.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

الواقع الصعب الذي تعيشه الجامعات الأردنية من عنف وإغلاق وإفلاس مالي، واعتصامات وإضرابات، يعني أن الأمور مرشحة لما هو أسوأ؛ خصوصاً حينما يحتدم الصراع بين اطراف اللعبة الاكاديمية، ويستشعر كل أطراف التعليم العالي الأردني أن هيئة المجلس المعني بحمايتها والارتقاء بها قد سقطت كأمر واقع ولملموس على الأرض، عندها سنكون على يقين أن القادم للتعليم العالي أسوأ بكثير مما ذهب...

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

حلقة ١٠ : رحيل حكومة البخيت الثانية أوقف تعيين الشواقفه للأردنيه والزعي لآل البيت والقضاه لموته والحنيطي للإعتماد

علي العزام

انتهت الحلقات السابقة لملف تعيينات رؤساء الجامعات إلى تعيين الدكتور عبدا الله ملكاوي والذي عين بعد تنسيب لجنة شكلت لهذه الغاية برئاسة الدكتور عبد الله موسى وكان ذلك في شهر أيار من العام ٢٠١١ خلفا للدكتور وجيه عويس الذي عين وزير للتعليم العالي في حكومة معروف البخيت .

وفي تلك الفترة كان أمام حكومة البخيت ملف تعيين رئيس جامعة الحسين بن طلال خلفا للدكتور علي الهروط الذي تنتهي مدة تعيينه في نهاية شهر أيار من العام ٢٠١١ كما وأن رئيس جامعة اليرموك الدكتور سلطان أبو عرابي آنذاك تقدم باستقالته بسبب انتخابه رئيسا لإتحاد الجامعات العربية في آذار من ذلك العام .

في تلك الفترة انتهت النقاشات بين البخيت وعويس على عدم التجديد للهروط بسبب ضغوطات نيابية ومجتمعية كبيرة في معان كانت تطالب بإقصاء الهروط كما وأن أجهزة الدولة المختلفة أوصت بعدم التجديد للأسباب نفسها .

ووفي نفس الوقت وكانت تربط وزير التعليم العالي والدكتور اخليف الطراونه رئيس جامعة البلقاء التطبيقية آنذاك علاقة متميزة استطاع فيها الطراونه إقناع عويس بضرورة تغيير رئيس هيئة الاعتماد آنذاك الدكتور منيب الساكت معللا ذلك بأسباب قانونية متعلقة بقانون الهيئة وأسباب تتعلق بتراجع أداء الهيئة كون الطراونه كان رئيس للهيئة قبل الساكت .

وفعلا وضع عويس قائمة لأسماء مقترحة لرئيس بديل للهيئة الاعتماد وكان من بين أهم الأسماء الدكتور نبيل شواقفه الاسم الذي أيده الطراونه وجهات متعددة حيث كان الشواقفه وقتها رئيسا لجامعة آل البيت كما ودعم هذا التوجه الدكتور عبدالرحيم الحنيطي وشجع عويس عليه كون الهيئة بحاجة لدعمها بتعيين رئيس جامعه لديه خبرة طويلة في هذا المجال .

إلا أن جهات مختلفة ومؤثرة في صنع القرار لم تؤيد القرار ونصحت بتأخير الأمر قليلا انتظارا لفتوى ديوان التشريع حول قانونية رئاسة الساكت للهيئة .

وفي تلك الأثناء شكل عويس لجنة لاختيار رئيسين لليرموك والحسين بن طلال حيث دعم عويس توجهها لرئيس الوزراء معروف البخيت بإعادة الاعتبار للدكتور عبدالله موسى الذي تم إقصاءه من رئاسة الجامعة الأردنية بفعل تدخلات باسم عوض الله وأعتبر الرجلان أن موسى تعرض للظلم ولا بد من إنصافه إضافة إلى عوامل سياسية هدف البخيت لتحقيقها .

أما جامعة الحسين بن طلال فقد تم التوافق على تعيين أحد نواب الرئيس واختيار الدكتور طه الخميس العبادي لهذه المهمة ولم يكن هناك أي تدخل للبخيت في هذا التعيين .

وظل الجدل مستمرا بخصوص هيئة الاعتماد إلى أن صدرت فتوى ديوان التشريع بعدم قانونية ترؤس الدكتور منيب الساكت للهيئة بدون إرادة ملكية جديدة مما فرض على الحكومة تعيين بديل .

وفي أيلول من العام ٢٠١١ تزايدت لضغوط على الدكتور عادل الطويسي الذي كان رئيس للجامعة الأردنية بخصوص طلبه مفضولين إضافة إلى ضغوط رئيس مجلس الأمناء المستقل الدكتور كامل العجلوني الذي ضغط على الطويسي لتقديم استقالته لإحداث ضجة حول الوزير عويس فخرجت بعض الإشارات على نية الطويسي بذلك إلا أن قرب الطويسي من البخيت جعل البخيت يفكر في ضم الطويسي إلى حكومته بعد استقالة وزير الثقافة جريس سماوي بعد نفاذ الدستور الجديد في شهر تشرين أول من عام ٢٠١١ بسبب الجنسية المزدوجة .

وفعلا عقد البخيت النية لتوزيع الطويسي من جديد وطلب من عويس إعداد تصور لتشكيلات على رؤساء الجامعات وتعيين رئيس لهيئة الاعتماد وقد وضع عويس وقتها تصورا أوشكت حكومة البخيت على تنفيذه لولا أن عاجلته العريضة التي وقعها ٧٠ من أصل ١٢٠ نائبا ضد البخيت حيث أن العريضة التي ظهرت يوم السبت ١٥/١٠ سبقت تعديلا على حكومة البخيت بيومين .

وكان التصور هو تعيين الدكتور نبيل شواقفه رئيسا للجامعة الأردنية وتعيين الدكتور بشير الزعبي رئيسا لجامعة آل البيت وتعيين الدكتور عبدالكريم القضاة رئيسا لجامعة مؤتة وتعيين الدكتور عبدالرحيم الحنيطي رئيسا لهيئة الاعتماد .

إلا أن هذا السيناريو تهاوى فقد رحل البخيت ورحل عويس وجاءت حكومة الخصاونه حيث أن الوزيرة الدكتور رويده المعايطة جاءت دون أدنى صورة عن هذا السيناريو كما وأن الدكتور عادل الطويسي غير من توجهه بالاستقالة .

يتبع حلقة ١١



الجامعات الأردنية... ساحات حرب

محمد الفضيلات

أوقع العنف في الجامعات الاردنية خمسة قتلى هذا العام، وحولها الى ساحات حرب استخدمت فيها كل أدوات القتل المتاحة، من حجارة وسكاكين وخناجر وعصي، وصولاً الى الزجاجات الحارقة (مولوتوف) والمسدسات والأسلحة الأوتوماتيكية. وهكذا، فلن تدخل تلك الجامعات، الخاصة منها والحكومية، (ويبلغ عددها خمسا وعشرين) موسوعة غينيس للأرقام القياسية بسبب تفوقها. فأفضلها حصل على المرتبة ١٣ عربياً و ١٣١٠ عالمياً، وفق تصنيف ويوماتريكس للعام ٢٠١٢. ولن تدخلها بسبب إنفاقها على البحث العلمي، في بلد يبلغ اجمالي انفاقه على هذا الجانب ٤٥,٠ بالمئة من ناتج القومي. بل هو العنف ما يمكنه أن يؤهلها. فقد رصدت احصائيات غير رسمية ما يزيد على ٥٠ مشاجرة جامعية، وقعت بين الاول من كانون الثاني/يناير ونهاية نيسان/ ابريل من العام ٢٠١٣. «الحملة الوطنية من اجل حقوق الطلبة»، (واسمها «ذبحتونا»)، رصدت ٣٠ مشاجرة خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ ابريل من العام الجاري. والتقرير الصادر عن «ذبحتونا» في العام ٢٠١٢ رصد ٨٠ مشاجرة في الجامعات الاردنية، مضافاً اليها تلك التي وقعت في المعاهد المتوسطة والكليات.

جامعات مزرجة بالدم

وهذه حروب عجز الامن الجامعي عن التعامل معها وتطويقها ليستعين بعناصر الامن العام وقوات الدرك التي يحرمُ عليها وفق القانون دخول الجامعات، لكنها دخلت. في ٣١ آذار/مارس الفائت، تحول خلاف بين طالبين ينتميان الى تجمعين عشائريين مختلفين في جامعة «مؤتة» الواقعة في محافظة «الكرك» (١٢٠ كيلومتراً جنوب عمان) الى معركة بالأسلحة النارية والمولوتوف، وقد اسندت الطلاب عشائريهم من خارج اسوار الجامعة بالرجال والسلاح. انتهت المشاجرة بوفاة طالب في كلية الهندسة، قضى مختنقاً بالغاز المسيل للدموع الذي اطلقته قوات الدرك لفض المتشاجرين. علّق دوام الجامعة وأعلن الحداد وحلّ الخلاف بعطوة عشائرية، وقيد القتل ضد مجهول.

ليس الكارثة ما حدث في مؤتة. الكارثة شهدتها جامعة الحسين بن طلال الواقعة في محافظة «معان» (٢١٦ كيلومتراً جنوب عمان)، وذلك في ٢٩ نيسان/ابريل. يومها، تحول اليوم الجامعي المفتوح الى معركة مفتوحة استخدمت فيها الاسلحة النارية التي ادخلها الطلاب الى الحرم الجامعي. سقط اربعة قتلى بينهم عضو هيئة تدريسية. أغلقت الجامعة أبوابها حتى ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٣ لتنتقل المعركة من الجامعة الى عموم المحافظة، وبعد ان كانت المعركة بين طلاب ينتمون الى تجمعين عشائريين من المحافظة ذاتها، اصبحت بين العشائر بكامل مكوناتها وقواتها المسلحة.

جذور العنف الجامعي

فتحت احداث جامعة الحسين بن طلال العيون على ظاهرة العنف الجامعي المتأصلة، بعد أعوام من تعمد المسؤولين تجاهلها بل ومحاولة نفي وجودها. تعتبر العشيرة الفاعل الاساسي في المجتمعات الطلابية، ولا تعدو الجامعات الاردنية ان تكون حدائق خلفية للعشائرية، في تجل واضح لتنامي مظاهر الارتداد الاجتماعي نحو الجماعة المرجعية الأولى القرابية، العشائرية، الجهوية.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٥٥٠٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

كان هذا الارتداد نتاج منهج رسمي رعى الى وأد المشاركة السياسية داخل المجتمعات الطلابية، والتي كانت بلغت أوجها في سبعينيات القرن الماضي في فترة الاستقطاب السياسي المزروع، من قبل التنظيمات الفلسطينية العاملة على الساحة الاردنية والتيارات السرية الأردنية. نجحت السياسة الرسمية في ما رمت اليه، إذ خلت الجامعات، بعد عقدين على ذلك الازدهار، من هكذا نشاط، وتراجع حضور التيارات الطلابية التي تحمل مضموناً سياسياً، مخلفة فراغاً تم ملؤه بالنزعات العشائرية والمناطقية. وهذه يذكيها وقوع غالبية الجامعات الاردنية ضمن مناطق نفوذ العشائر، فترى كل واحدة منها انها صاحبة الحق المطلق بالاستفادة من الجامعة توظيفاً وتعليمياً. ويجهد الطلبة المنتمون للعشائر على التنافس على فرض ايقاع وهيمنة عشيرتهم على الجامعة لاسيما في فترة انتخابات مجالس الطلبة. رقعة العنف الجامعي تتسع، بينما يكرر المسؤولون القول أن «العنف لا عشيرة له»، ويقدمون اسبابا ثانوية لتعيين الظاهرة وكذلك بالنسبة لعلاجها.

خطة طوارئ

أعلن مجلس التعليم العالي في الاردن عن خطة طوارئ شاملة متشعبة المحاور لمواجهة العنف الجامعي، تبدأ بخلق بيئة توعوية قائمة على الحوار داخل الجامعات، وتمتد لتعيد النظر في التشريعات الجامعية وتفعيل العقوبات المعطلة اصلاً. وكشفت الخطة عن عجز في أداء الامن الجامعي وموظفي عمادات شؤون الطلبة غير المحترفين في التعامل مع المشاجرات... فوضعت جدولاً لتدريبهم. وهي ستحول كل جامعة الى قلعة أمنية تتم مراقبتها بالكاميرات من الداخل والخارج، وستربط فرص التوظيف بعد التخرج بالسلوك داخل الجامعة. أما المضحك المبكي، فما اقترحه عدد من النواب كحلول للعنف الجامعي خلال جلسة خصصت لمناقشة الظاهرة. النواب حللوا وفسروا وخرجوا بمقترحات تلزم الطلاب... بزي موحد، وتمنع الطالبات من التبرج، وتعمل لتعزيز القيم الدينية! بل ان بعضهم طالب بإعادة خدمة العلم المتوقفة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وجعلها متطلباً اجبارياً لدخول الجامعات، لأنها كما قالوا «تصنع الرجال».

خارج التفكير الرسمي

تشير إحصائيات «ذبحتونا» الى ان ٩٠ في المئة من المشاجرات الجامعية تحدث في كليات العلوم الإنسانية، وطلبتها هم الاقل تحصيلاً في الثانوية العامة، يصلون الجامعات غالباً بمكارم ملكية (على غرار كوتا للاقل حظاً، وابناء الجيش، وابناء الموظفين والعاملين). ومع ذلك يرفض مجلس التعليم ان يضع ضمن خطته عادة النظر في سياسة القبول الجامعي. كما تجاهلت الخطة مطالب الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحملات المدافعة عن حقوق الطلبة للسماح بالعمل السياسي داخل الجامعات، ورفع القبضة الامنية عنها بهدف إعادة انتاج بيئة جامعية تقضي على الارتداد الطلابي للمناطقية والعشائرية. رفع القبضة الامنية والسماح بالعمل السياسي حلم وكان حلم تحقيقه اقترب عندما طلب الملك عبد الله الثاني خلال لقائه مجموعة من الناشطين الشباب مطلع العام ٢٠١١ من الاجهزة الامنية رفع يديها عن الجامعات خلال عشرة أيام من تاريخه... ومذاك، لم تنته الايام الملكية العشرة!



**امتحان الجزء الثاني لزمالة كلية الأطباء
الملكية البريطانية تخصص طب الأطفال / ٢٠١٣**

MRCPCH (Part two)

MRCPCH (Part two) Applied Knowledge in Practice Exam

يعلن مركز تنمية القوى البشرية / الجامعة الأردنية عن بدء التسجيل للإمتحان المذكور أعلاه
إعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٦/٢ في المركز علماً بأن الامتحان سيعقد يوم الأربعاء
الموافق ٢٠١٣/٩/١٨ ، وآخر موعد للتسجيل هو ٢٠١٣/٧/٨

يُرجى من جميع الأطباء المعنيين مراجعة المركز خلال ساعات الدوام الرسمي للحصول على
المعلومات اللازمة ونماذج الإشتراك أو الإتصال على هاتف (٥٣٥٥٠٠٠) فرعي ٢٣٩١٨
٢٣٩٣٣، فاكس (٥٣٠٠٢٥٨)



الاحد ٢٠١٣/٦/٢

يطراً ارتفاع قليل على درجات الحرارة ويكون الجو حارا نسبيا الى حار ومشمسا بشكل عام فوق المناطق الجبلية وحارا في المناطق المنخفضة والأغوار والبحر الميت وخليج العقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.

الاثنين ٢٠١٣/٦/٣

يطراً انخفاض قليل على درجات الحرارة ويكون الجو حارا نسبيا ومشمسا فوق المرتفعات الجبلية وحارا في المناطق المنخفضة والأغوار والبحر الميت وخليج العقبة، وتكون الرياح غربية نشطة السرعة مثيرة للغبار في جنوب وشرق المملكة.

الثلاثاء ٢٠١٣/٦/٤

يطراً انخفاض ملموس على درجات الحرارة ويكون الجو ربيعيا دافئا ومشمسا بشكل عام فوق المرتفعات، وحارا نسبيا الى حار في المناطق المنخفضة والأغوار والبحر الميت وخليج العقبة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة.

الاربعاء ٢٠١٣/٦/٥

يبقى الجو ربيعيا دافئا ومشمسا بشكل عام فوق المرتفعات الجبلية وحارا نسبيا الى حار في المناطق المنخفضة والأغوار والبحر الميت وخليج العقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.

الخميس ٢٠١٣/٦/٦

يطراً انخفاض طفيف على درجات الحرارة ويكون الجو ربيعيا دافئا ومشمسا بشكل عام فوق المرتفعات الجبلية وحارا نسبيا في المناطق المنخفضة والأغوار والبحر الميت وخليج العقبة، وتكون الرياح شمالية غربية نشطة السرعة مثيرة للغبار في جنوب وشرق المملكة.

- -صالح محمود محمد جبر /
- -خضرة احمد مهنا المناصرة / المقابلين
- -الحاجة نزيهة / شارع الجاردنز
- -كرم اسحق ابراهيم الشاويش / ضاحية الاقصى
- -يوسف ذيب موسى كميل / كفريوبا
- -عبدالرحمن مصطفى عبدالرحمن ابو ليلي / الزرقاء
- -اديل خليل الياس قمر / الصوفية
- « -محمد زهير» مصطفى الشاويش / دير غبار
- « -احمد رويين» سعدو عباس / الدوار الثالث
- -مفلح محمد ابراهيم الطويل البطاينة / حكما
- -عبدالرحمن «محمد نورالدين» عيسى الاحمد / الاشرافية
- -الحاجة حاكمة حسين / الرصيفة
- -مرسيل انطون خليل حنا / جبل عمان
- -حليمه عطيه موسى السعيدات / وادي موسى
- -علي محمد الفرعين / رجم الشامي الغربي



- تحت رعاية جلالة الملك يطلق صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية اليوم برنامج التمكين الديمقراطي في المركز الثقافي الملكي .
- زيارة وزير الخارجية ناصر جودة ورئيس وأعضاء لجنة الشؤون العربية والدولية في مجلس النواب التي كانت مقررة اليوم الى السلطة الوطنية الفلسطينية أجلت الى اشعار اخر.
- محطة « الماخذ» التابعة لـ « زي» احد المصدرين الرئيسيين المغذيين للعاصمة عمان بالمياه توقفت الخميس الماضي عن العمل أكثر من ٦ ساعات لعطل كهربائي.. توقف المحطة أدى الى انقطاع ضخ المياه عن العاصمة لتخزينها في الخزانات الكبيرة دون ان يكون هناك بديل . وقالت مصادر مطلعة ان تأثير توقف المحطة عن العمل سيظهر هذا الأسبوع على مناطق غرب عمان مثل الصويفية ودير غبار وأم السماق على شكل وصول المياه بشكل ضعيف بفعل العجز الذي تحقق لتوقف المحطة والبالغ نحو ٤٠ ألف متر مكعب.



- يعقد مجلس النواب مساء اليوم جلسة يناقش فيها ردود الحكومة على ٣٢ سؤالاً نيابياً بالإضافة الى بند ما يستجد من أعمال .
- نفت مصادر مسؤولة في أمانة عمان ما تردد من أنباء صحفية عن طلب الأمانة من الحكومة تعيين ٢٠٠ موظف جديد .. وقالت أن هذا الخبر عارٍ عن الصحة وأكدت على أن قرارات التعيين «مجمدة» لأجل غير معلوم.
- تتضمن خطة برنامج تعزيز الانتاجية للعام الحالي توفير ما لا يقل عن ٣٠٠٠ فرصة عمل واطافة دخل جديد للفئات المستهدفة من خلال مكونات البرنامج في مختلف محافظات المملكة مع التركيز على مناطق جيوب الفقر.
- كثفت المؤسسة العامة للغذاء والدواء عمليات التفتيش على العيادات التي تقوم ببيع الأدوية للمواطنين بشكل مخالف للقانون.
- مركز دراسات الشرق الاوسط يعقد يوم السبت المقبل ندوة بعنوان «من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر» يشارك فيها ممثلون عن هيئات ومؤسسات وطنية ونواب واعيان واحزاب وشخصيات سياسية واقتصادية.
- صنف المعهد الدولي للتطوير الإداري «IMD» في سويسرا، الاردن بالمرتبة ٦٠ عالمياً بمؤشر القدرة التنافسية للعام ٢٠١٣، وبهذا التصنيف تكون المملكة قد تراجعت من المرتبة ٤٩ الى ٥٦ عام ٢٠١٢، ثم تراجعت الى المرتبة ٦٠ في العام الحالي.
- كرم الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية غرفة تجارة عمان وذلك لإسهامها في اقامة أعمال الاتحاد ودعمها الدائم لتطوير منظومة الملكية الفكرية .
- يحتضن لواء الرمثا نحو مئة الف لاجيء سوري.. كما تحتضن مقابره ايضا نحو الف شهيد وشهيدة من ابناء سوريا، والذين يزيد عددهم يوماً بعد يوم حتى باتت مقبرة البشاشة القريبة من مستشفى الرمثا الحكومي شبه مغلقة.



أبرز عناوين الصحف اليومية



الرأي

- الملك يطلق برنامج التمكين الديمقراطي.. اليوم
- 42 عاماً من العطاء والإعلام الأردني المسؤول
- الكشف التنافسي للتعليمات المعدلة لاختيار وتعيين الموظفين .. اليوم
- تخفيض أسعار الطحين الموحد ٤٠ قرشاً لارتفاع أسعار الخميرة
- ارتفاع الطلب يزيد النشاط التشغيلي في فنادق البحر الميت
- التدخين مستمر وحظره حبر على ورق
- موسم (الدروس الخصوصية) ينتشر ونجاح الطلاب مرتبط بها

الدستور

- الملك : المواطنة الفاعلة شرط أساسي لتحقيق التحول الديمقراطي
- رئيس الوزراء يلتقي رؤساء اللجان الانتخابية ولجان البلديات اليوم
- عرض جداول الناخبين للانتخابات البلدية اليوم
- الأسرى الأردنيون بسجون الاحتلال يرفضون العلاج والمدعمات الغذائية
- توقع تعديل تعليمات حوافز الموظفين في مستشفى الملك المؤسس اليوم
- «النقد الدولي»: توقع نمو الاقتصاد الوطني ٣,٣% العام الحالي
- احتدام القتال في القصير والمعارضة ترفض المشاركة في «جنيف ٢»
- لقاء سياسي لحل أزمة العراق مع تصاعد العنف

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ - ٥٣٥٥٠٢٨ (٩٦٢-٦) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٩٦٢-٦) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

- الملك: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة
- ترجيح استثناء ٨٥ % من مستهلكي الكهرباء المنزلية من زيادة التعرفة
- مصدر: هيئة التأمين تؤجل قرار تحرير أسعار "الإلزامي"
- "الخارجية الأميركية": الأردن شريك ثابت في مكافحة الإرهاب
- "الصحة" تؤكد خلو المملكة من "الكورونا"
- ديوان الخدمة ينشر الكشف التنافسي التجريبي للعام الحالي اليوم

- الملك: لن ندعن للمزاعم بأننا غير مؤهلين ولا مستعدين للديمقراطية
- شغب في معان .. وعشائر تدعو إلى العصيان المدني
- فيلاسكيز: الحكومة الإسرائيلية منعتني من زيارة فلسطين
- الأسرى الأردنيون في سجون الاحتلال يرفضون العلاج
- ثبات كميات الغاز المصري على ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً
- "المخابز": نقص العمالة يؤثر على قدرتنا الانتاجية
- معارك ضارية في القصير... والمعارضة تؤكد رفض المشاركة في مؤتمر جنيف